



من وزير النقل
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب معز الرياحي.
المرجع : مكتوبكم عدد 0000682-3000-26-2025 المؤرخ في 28 فيفري 2025.
المصاحب : بطاقة ردّ.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مجاز الباب - قبلاط - تستور، السيد معز الرياحي، بخصوص وضعيّة المكوّنين الشبان في السياقة والسّلامة المرورية، أتشرّف بموافاتكم طيّ هذا بطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على التّساؤلات المطروحة. 

والسلام

وزير النقل
رشيد عامري

رد وزارة النقل

جواباً على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد معزّ الرياحي، عن دائرة مجاز الباب - قبلاط - تستور، بخصوص وضعيّة المكوّنين الشّبّان، تجدر الإفادة بما يلي:

أولاً: بخصوص بتسوية وضعيّة المكوّنين الشّبّان لضمان حقوقهم المشروعة في الانتصاب للحساب الخاص ومعاضدة جهود الدولة في التشغيل ودعم ميزانها الجبائي، فإنّ مصالح وزارة النقل متفهمّة لمطالب الجمعية التونسية للمكوّنين الشّبّان في السّياقة والسّلامة المرورية وعلى وعي تام بمبرراتها التي تمّ الاستماع إليها سابقاً. وتسعى دائماً إلى اعتماد مبادئ التشاور والتشاركية والحياد والوقوف على نفس المسافة مع جميع الهياكل المهنية والعمل على تقريب وجهات النّظر والتّوافق بشأنها بما يخدم ويُراعي مصالح القطاع والاستجابة لطلبات مختلف الأطراف في إطار رؤية شاملة وإصلاحية.

وعلى هذا الأساس، سيتمّ التّسريع في استكمال أشغال مشروع التنقيح الجزئي لكراس الشروط المتعلّق بمؤسّسات التكوين في مجال سياقة العربات في أفضل الأجال مع العمل على إيجاد الحلول المناسبة للإشكالية المطروحة بخصوص استيعاب المكوّنين الشّبّان بصفة مرحليّة.

ثانياً، بخصوص إصدار "دورة رئيس مؤسّسة"، فقد أعلنت الوكالة الفنية للنقل البري عن تنظيم مناظرة وطنية للحصول على شهادة رئيس مؤسّسة للتكوين في مجال سياقة العربات والسلامة المرورية وامتحان شهادة الكفاءة المهنية للتكوين في مجال قواعد الجولان والسلامة على الطرقات في إطار التقيّد بالتشريع الجاري به العمل في المجال (أحكام الفصل 48 والفصل 50 من قرار وزير النقل المؤرخ في 14 نوفمبر 2016 والمتعلق بضبط شروط تعاطي مهنة التكوين في مجال قواعد الجولان والسلامة على الطرقات والتكوين في مجال سياقة العربات وتكوين المكونين في مجال سياقة العربات) وتطبيق أحكامه وبعد استشارة مصالح الوكالة الفنية للنقل البري لمختلف الهياكل المهنية، بما في ذلك الجمعية التونسية للمكوّنين الشّبّان في السّياقة والسّلامة المرورية، بغاية تقريب وجهات النظر.

وبالتّوازي مع ذلك وعملاً بمبدأ الحياد والوقوف على نفس المسافة مع جميع الهياكل المهنية وفي إطار حلّ الإشكاليات المطروحة في القطاع بما في ذلك الإشكالية المطروحة من قبل هذه الجمعية بخصوص استيعاب المكونين الشّبّان وإيجاد الحلول المناسبة لها، تقوم مختلف مصالح وزارة النقل بصفة تشاركية مع الهياكل المهنية المعنية بمواصلة أشغال مراجعة النصوص التطبيقية ذات الصلة بمجال سياقة العربات.